جواب السؤال الشفهي لمستشاري
الفريق الحركي
حول " الفيضانات وهشاشة البنية التحتية "

● تستند استراتيجية وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، فيما يخص البنيات التحتية الطرقية، على التصريح الحكومي المقدم أمام البرلمان في يناير 2012 والذي أكد على الدور الهام الذي تلعبه البنيات التحتية الطرقية في توفير شروط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وحث على نهج سياسة إرادية تعزز التنسيق بين القطاعات الحكومية من أجل ترشيد النفقات والسعي إلى تقوية اندماج برامجها لتحقيق مستوى الخدمات المطلوبة.

وفي هذا الإطار ستعمل وزارة التجهيز والنقل على تنزيل التوجيهات الأساسية للتصريح الحكومي المتعلقة بالبنيات التحتية الطرقية باعتماد المحاور التالية :

1 - أهمية الشبكة الطرقية:

يبلغ طول الشبكة الطرقية المصنفة 57.334 كلم منها 41.431 كلم معبدة أي ما يناهز 72% ، منها 736 كلم من الطرق السريعة. وتلعب هذه الشبكة دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني، حيث تؤمن 90% من نقل المسافرين و 70 % من نقل البضائع. هذا بالإضافة إلى شبكة الطرق السيارة التي يبلغ طولها حاليا 1416 كلم.

2 - تطور بعض المؤشرات:

أ.تطور الشبكة الطرقية.

مند فجر الاستقلال إلى اليوم عرفت الشبكة الطرقية المعبدة تطورا مهما ، حيث أصبح طولها يناهز 41.431 كلم بدل 10.000 فجر الاستقلال.

ب.تطور حركة السير:

أبانت الإحصائيات خلال سنة 2012 أن حركة السير على الطرق تقدر ب 88,42 مليون عربة كلم في اليوم أي بزيادة 5,81 % بالنسبة لسنة 2011.

ج. تطور حالة الشبكة الطرقية.

عرفت حالة الشبكة الطرقية المعبدة تدهورا نسبيا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و 2012، وقد أبانت آخر الحملات التفقدية التي أجريت سنة 2012 والتي تغطي عادة مجموع الشبكة الطرقية المكسية مرة كل سنتين، أن 53,6 % منها توجد في حالة حسنة إلى متوسطة، بمعنى أن 46.3 % في حالة سيئة وتحتاج إلى صيانة.

● **الحاجيات الملحة لإنقاذ الشبكة الطرقية**

ولبلورة حاجيات الشبكة الطرقية من الصيانة والملائمة للفترة الممتدة ما بين 2012 و 2016 ، أبانت دراسة أنجزتها الوزارة لهذا الغرض في سنة 2010، أن صيانة وملائمة الشبكة الطرقية تتطلب غلافا ماليا يقدر ب2,4 مليار درهم سنويا على مدى خمس سنوات، عوض 1,1 مليار درهم.

وفي نفس السياق، فإن جميع المؤشرات المتعلقة باستغلال الشبكة الطرقية، تؤكد عدم ملائمة الموارد المالية المرصدة للصيانة الطرقية مع تطور حركة السير وتزايد طول الشبكة الطرقية المعبدة.

وقد أدى هذا النقص في الموارد المالية بالإضافة إلى تكاليف إصلاح أضرار الفيضانات التي عرفتها الشبكة الطرقية خلال السنوات الفارطة وكذا إنجاز الطرق السريعة إلى تأجيل أشغال الصيانة الطرقية مما يعرضها للتدهور والإتلاف.

وكنتيجة لذلك، فإن حالة الشبكة الطرقية قد تدهورت بصفة ملحوظة حيث انخفضت نسبة الطرق التي توجد في حالة حسنة إلى متوسطة من 66% سنة 2000 إلى 53,6% سنة 2012 أي بانخفاض 12,4 نقطة.

- **الحاجيات لإنجاز الطرق القروية**

تلعب الطرق القروية دورا أساسيا في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للعالم القروي، بحيث تمكن هذه الطرق من ضمان ولوج الساكنة القروية للمرافق الاجتماعية وتسهيلها للمبادلات الاقتصادية في المناطق القروية وتثمين الموارد الطبيعية.

وفي هذا الصدد فقد تم إنجاز البرنامج الوطني الأول للطرق القروية الذي مكن من بناء و إعداد حوالي 11000 كلم من الطرق ما بين سنة 1995 و 2005، بكلفة 6 مليار درهم.

وكذا البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية الذي يبلغ طوله 15500 كلم بكلفة 15.3 مليار درهم والذي :
أنجز منه 10.374 كلم إلى غاية شهر أبريل 2013
بينما توجد 2.939 كلم في طور الإنجاز،
و630 كلم في المراحل النهائية للمصادقة عن الدراسات.

وحتى تتمكن الوزارة من إنهاء إنجاز ما تبقى من هذا البرنامج، يجب تعبئة 2,3 مليارات درهم موزعة حسب التركيبة المالية التالية :

- 400 مليون درهم من ميزانية الدولة.
- 1,1 مليار درهم حصة الجماعات المحلية.
- 800 مليون درهم من طرف صندوق التمويل الطرقي.

وتبعا للتصريح الحكومي، فإن الوزارة بصدد دراسة تحليلية لآثار هذين البرنامجين بهدف استخلاص وقعيهما على الساكنة القروية وتحديد الوسائل الكفيلة لضمان صيانة الطرق القروية من أجل تحقيق تنمية مستدامة .

هذا، ومن أجل توسعة عملية فك العزلة تقوم الوزارة في إطار تشاوري و تشاركي مع جميع الشركاء، السلطة والنواب والمستشارين المحليين و ممثلين عن المجتمع المدني، بتحديد الإطار العام والمنهجية التي ستمكن من جرد مسالك فك العزلة وكذلك انتقاء عمليات برنامج ثالث للطرق القروية وذلك للاستجابة الفعلية لحاجيات الساكنة القروية من الطرق و خاصة المناطق الجبلية و النائية.

وموازاة مع هذه البرامج، تقوم الوزارة، بشراكة مع وزارة الداخلية، بتتبع و إنجاز برنامج التأهيل الترابي الذي يشمل 2313 كلم من الطرق و 69 منشاة عبور بكلفة 2.5 مليار درهم في أفق 2015. وتبلغ حصة الوزارة 600 مليون درهم لإنجازه منها 120 مليون درهم خلال 2012 .

إصلاح أضرار الفيضانات

* تكنت الوزارة بفضل الاعتمادان التي خصصتها في إطار ميزانيتها للاستثمار وميزانية الصندوق الخاص بالطرق خلال الخمس السنوات الماضية من إنجاز 479 عملية إعادة بناء أو ترميم المنشآت الفنية المتضررة بفعل السيول، ومعالجة الإنجرافات، وتدعيم وحماية المصطبات، وتحسين نظام صرف المياه، فضلا عن القيام بإصلاح وتجديد المقاطع المتضررة من الفياضانات التي عرفتها بلادنا خلال هذه السنوات، فيما تتواصل الاشغال بوتيرة مرتفعة على مستوى 70 عملية أخرى وكذا إنجاز الدراسات التقنية المتعلقة ب 69 عملية تهم الاضرار التي لحقت بالشبكة خلال فيضانات 2013.

* ستواصل الوزارة خلال هذه السنة إنجاز عمليات البرنامج المتعلق بإصلاح أضرار الفيضانات التي عرفتها بلادنا خلال المواسم الشتوية الماضية، وذلك بإنهاء الاشغال بالمقاطع المقتوحة بها الأوراش وتفويت الصفقات الخاصة بالمقاطع التي انتهت الدراسات بها أوتلك التي شارفت على الانتهاء.

* ومن أهم العمليات المبرمجة خلال سنة 2014، نذكر :

- إصلاح أضرار الفياضانات بالطرق الوطنية رقم 8 والطريق الجهوية رقم 501 والطرق الإقليمية رقم 5002 و5003 و 5007 بجهة فاس بولمان.
- إصلاح أضرار الفيضانات بالطريقين الجهويتين رقم 508 و 506 بإقليم تاونات .